

مدى توفر مقومات نظم المعلومات المحاسبية في المشروعات (الصغيرة) في ليبيا:

"دراسة ميدانية على مدينة أجدابيا"

أ. عبدالرحمن أحمد الوريدي
كلية الاقتصاد - جامعة أجدابيا
waredy2@gmail.com

أ. إمام محمد المقريرف
كلية الاقتصاد - جامعة أجدابيا
emhamed@uoa.edu.ly

د. عبدالفتاح عثمان العريبي
كلية الاقتصاد - جامعة أجدابيا
abdelfatah244@gmail.com

المخلص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى توفر مقومات نظم المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة الحجم من خلال استطلاع آراء مدراء وملاك المشروعات الصغيرة في مدينة أجدابيا. ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الاستنباطي الاستقرائي، حيث تم الرجوع إلى الكتب والدوريات والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة ومن ثم صياغة الفرضيات المتعلقة بالموضوع، ولتغطية الجانب العملي في الدراسة تم استخدام استمارة الاستبانة لتجميع البيانات اللازمة لاختبار الفرضيات المصاغة وذلك من خلال توزيع الاستمارات على المدراء والملاك في المشروعات الصغيرة. وقد توصلت الدراسة إلى عدم توفر المكونات المادية لنظم المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة في مدينة أجدابيا وعدم وجود محاسبين مؤهلين في تلك المشروعات، وبالتالي فإن درجة استخدام نظم المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة في مدينة أجدابيا تعتبر ضعيفة للغاية لعدم توفر مقومات نظم المعلومات المحاسبية في هذه المشروعات. وقد أوصت الدراسة بضرورة قيام الجهات التشريعية في ليبيا بسن القوانين والتشريعات الملزمة والمحفزة باستخدام نظم المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة، بالإضافة إلى ضرورة قيام الجهات ذات الاختصاص بتبني حملات التوعية والتدريب بأهمية وضرورة تطبيق نظم المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة.

الكلمات الدالة: نظم المعلومات المحاسبية، المشروعات صغيرة الحجم، ليبيا، أجدابيا.

Abstract

The current study aims to determine the extent of availability of Accounting Information System (AIS) constituents in small enterprises, through surveying the perspective managers and owners of small enterprises in Ajdabiya. For the purpose of this study, the researcher adopts a deductive-inductive method. Relevant literature, books, periodicals were all reviewed to formulate the hypothesis of the study.

The study concludes that the components of AIS and competent accountants are unavailable in Ajdabiya and in those enterprises. Thus, the use of AIS in small business is weak. Therefore, Libyan legislative bodies should enact compulsory laws and regulations in terms of AIS use in small enterprises. The concerned bodies should also launch educational and awareness campaigns concerning the importance of applying AIS in small enterprises.

Keywords: Accounting information systems, Small enterprises, Libya, Ajdabiya.

المقدمة

تلعب المشروعات الصغيرة دوراً هاماً في اقتصاديات دول العالم المختلفة لما تتمتع به من مزايا في مجال المهارات التنظيمية والقدرة على الابتكار والتعرف على حاجات السوق وقدرتها على إنتاج سلع وخدمات تعد بمثابة مدخلات لإنتاج سلع وخدمات للمشروعات الكبيرة، وتهتم الدول باختلاف مستوياتها الاقتصادية بتوفير الإمكانيات اللازمة لتنمية وتطوير المشروعات الصغيرة وتختلف الأسس والبرامج التي تتبناها كل دولة لدعم هذا القطاع ومنح الميزة التنافسية له ومساعدته في تكوين أسواقه الخاصة (رشيد ورشيد، 2013: 136). لذا فإن قضية المشروعات الصغيرة تحتل أهمية كبرى لدى صناع القرار الاقتصادي في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، لما لها من دور محوري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتتجسد أهميتها بدرجة أساسية في قدرتها على توليد الوظائف بمعدلات كبيرة وتكلفة رأسمالية قليلة، كذلك فإنها تتمتع بروابط مع المشروعات الكبيرة وتساهم في زيادة الدخل وتنويعه، كما أنها تمتاز بكفاءة استخدام رأس المال (الجويفل، 2013: 4). ومن ناحية أخرى فإن المعلومات المحاسبية التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبية هي الأساس الذي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات المختلفة، وبالنظر إلى البحوث في مجال المحاسبة نجد أنها تركز على دور المعلومات التي تنتجها منشآت الأعمال ذات الحجم الكبير، وعلى نظم المعلومات في هذه الشركات، في حين يكون الاهتمام بشكل أقل بالنسبة للمشروعات الصغيرة (البحيبي، 2014: 176)، ونظراً لأهمية المشروعات الصغيرة في ليبيا فقد جاءت هذه الدراسة كمحاولة للتعرف على واقع نظم المعلومات المحاسبية في هذه المشروعات الصغيرة وقدرتها على توفير المعلومات التي تساعد في اتخاذ القرارات.

مشكلة الدراسة

تعتبر المشروعات الصغيرة من المشروعات المهمة في اقتصاديات العديد من دول العالم، وعلى الرغم من أهمية هذا المشروعات، تزداد المشكلات التي تواجهها والتي تقف عائقاً أمام نموها وتطورها (لايقة، 2013: 275)، فقد حظيت المشروعات الصغيرة في الدول المتقدمة والنامية بالأولوية ضمن مختلف الاستراتيجيات حيث أصبحت وعاء كبيراً تعتمد عليه هذه الدول (عبدالقادر، 2012) وحتى تتمكن هذه المشروعات من مواجهة المشكلات كان لزاماً عليها أن تولي أهمية كبيرة للمعلومات المالية المحاسبية حتى تساعد في اتخاذ القرارات المناسبة، وتباعاً يجب الاهتمام بمن ينتج هذه المعلومات وهو نظام المعلومات

المحاسبية. وبالنظر إلى ليبيا في الوقت الراهن وما تعانیه من أزمة اقتصادية نتيجة تغيرات أسعار النفط وتراجع الإنتاج وتوقف العديد من الشركات، الأمر الذي كان لزاماً معه على الدولة إعطاء اهتمام كبير إلى المشروعات الصغيرة بها حتى تكون رافداً للاقتصاد على غرار العديد من دول العالم سواء المتقدمة أو النامية. ومن هذا المنطلق يمكن صياغة المشكلة الرئيسية لهذه الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى توفر مقومات نظم المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة بمدينة أجدابيا؟

وللإجابة على هذا التساؤل تم صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

1. هل توجد مكونات مادية لنظم المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة في أجدابيا؟

2. هل يوجد محاسبين في المشروعات الصغيرة في أجدابيا؟

فرضيات الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على فرضية رئيسية واحدة وهي:

تتوفر مقومات نظم المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة في ليبيا.

ولاختبار هذه الفرضية تم صياغة الفرضيتين التاليتين:

1- توجد مكونات مادية لنظم المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة في أجدابيا.

2- يوجد محاسبون في المشروعات الصغيرة في أجدابيا.

أهداف الدراسة

1. توضيح واقع استخدام نظم المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة بمدينة أجدابيا.

2. التعرف على أهمية المشروعات الصغيرة وكذلك مدى توفر مقومات نظم المعلومات المحاسبية بها بمدينة أجدابيا.

3. التعرف على أهم الصعوبات التي تعوق استخدام نظم المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة.

أهمية الدراسة

تتبع أهمية البحث من عدة عوامل هي:

1. أهمية المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية، والتي تعتبر الأكثر انتشاراً في البيئة الليبية.

2. أهمية نظام المعلومات المحاسبية كعامل أساسي ومهم لنجاح وبقاء ونمو المؤسسات الاقتصادية.

منهجية الدراسة

انطلاقاً من مشكلة الدراسة والهدف منها، اعتمد الجزء النظري من الدراسة على ما يعرف بالمنهج الاستقرائي، حيث تم استقراء البحوث والدراسات المتعلقة بالموضوع محل الدراسة، أما الجزء الميداني من الدراسة فاعتمد على المنهج التحليلي، وذلك للتعرف على مدى توفر مقومات نظم المعلومات المحاسبية في المشروعات من خلال قائمة استبانة أعدت لهذا الغرض.

الدراسة النظرية والدراسات السابقة

الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات والأبحاث موضوع نظم المعلومات في المشروعات الأعمال الصغيرة من جوانب عديدة ومختلفة وفي بيانات أعمال مختلفة، ومن أهم تلك الدراسات ما يلي:

1- دراسة القشي (2010)

وفيها تم دراسة أثر غياب الاستراتيجية المحاسبية في المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم الأردنية على كفاءة الأداء في تلك المؤسسات. وتوصلت الدراسة إلى أن الوضع القائم في هذه المؤسسات يتراوح ما بين غياب إطار مفاهيمي للمحاسبة واختلاله، الذي يعني عدم وجود معلومات نظم معلومات محاسبية أو وجود نظم منقوصة وغير فعالة في هذه المؤسسات، وأن هذا سيؤدي إلى مجموعة من الآثار السلبية أهمها اعتماد المؤسسات الصغيرة على المحاسبين قليلي الخبرة، وأن عدم تمكن تلك المؤسسات من امتلاك بنية مالية ومحاسبية متينة سليمة جعلها عرضة لأي هزات قد تؤدي إلى انهيارها. وكان من أهم توصيات الدراسة ضرورة إلزام المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم في الأردن باستخدام أنظمة محاسبية محوسبة.

2-دراسة محمد (2011)

تناولت الدراسة دور النظام المحاسبي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في السودان وإبراز أسس النظام المحاسبي ومقوماته ومجالاته في عملية التمويل والتعرف على واقع التطبيق المحاسبي، واستخدمت الدراسة الأسلوب التاريخي لعرض وتحليل الدراسات السابقة، والأسلوب الاستنباطي الاستقرائي والتحليل الوصفي ومنهج دراسة الحالة للتعرف على طبيعة مشكلة الدراسة ووضع الفروض واختبارها وجمع البيانات وتحليلها وتفسيرها واستخلاص النتائج. وقد توصلت الدراسة إلى عدم تناسب النظام المحاسبي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة مع المطلوبات من القواعد والإجراءات المحاسبية المتعارف عليها،

وأن المنافع المتوقعة من التزام المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالنظام المحاسبي تفوق تكلفة تطبيق النظام المحاسبي. وأوصت الدراسة بتقديم بيانات بتقرير دورية عن الأداء من قبل أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة للممول بغرض المتابعة والتقييم واتخاذ قرارات التمويل بالإضافة على وضع معايير محاسبية تحكم تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وإلزام الأطراف بتطبيقها.

3-دراسة سعد (2013)

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور المعلومات المحاسبية في رفع كفاءة اتخاذ القرارات للمشروعات الصغيرة في ليبيا وبيان مدى اعتماد المشروعات الصغيرة على النظم المحاسبية في توفير المعلومات التي تخدم الوظائف المختلفة في المشروع من تخطيط ورقابة وتقييم الأداء وغيرها. وتوصل الباحث إلى نتيجة تؤكد مدى الحاجة إلى نظم المعلومات المحاسبية كأحد أهم الوسائل التي تعمل على رفع كفاءة أداء العمليات المختلفة من تخطيط ورقابة وقدرة على تقييم الأداء وترشيد عمليات اتخاذ القرارات والمفاضلة بين الموارد التمويلية المتاحة أمام المشروعات الصغيرة. وبالتالي أوصى الباحث بالاهتمام بها وتطويرها من أجل تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ورفع من كفاءة العمل المحاسبي بها من أجل نشر روح الإبداع والمبادرة بتكوين مشروعات صغيرة تتماشى مع الظروف المحلية والواقع الاقتصادي الليبي.

4-دراسة البحيسي (2014)

تناولت هذه الدراسة تحديد واقع استخدام نظم المعلومات المحاسبية في المشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم في فلسطين والعوامل التي تؤثر على درجة الاستخدام، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن درجة استخدام نظم المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم في فلسطين هي ضعيفة للغاية، وأن أهم الأسباب وراء عدم تطبيق نظم المعلومات المحاسبية في معظم المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في فلسطين هي عدم القدرة على تحمل تكاليف تطبيق النظام بالإضافة إلى عدم الشعور بأهمية نظم المعلومات المحاسبية لهذه المشروعات، وقد أوصت الدراسة بضرورة توعية الملاك والمدراء بأهمية وضرة تطبيق نظم المعلومات المحاسبية في مشروعاتهم سواء عن طريق التوعية أو بالإلزام عبر القانون.

5-دراسة يحي وعبدالحميد (2015)

سعت الدراسة إلى إلقاء الضوء على طبيعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة من حيث المفاهيم والخصائص والمميزات بينها وبين المشروعات الكبرى وإجراء تقييم عملي وعلمي للنظام المحاسبي الموحد وقدرته في حل المشاكل المحاسبية المحلية، في ضوء متطلبات المعايير المحاسبية الدولية للمشروعات

الصغيرة ومتوسطة الحجم، وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن المقارنة التحليلية بين كل من المعايير المحاسبية العالمية الشاملة والمعايير المحاسبية الدولية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمعايير والقواعد المحاسبية العراقية والنظام المحاسبي الموحد وجود عدد من الاختلافات في محاور مختلفة، وأوصت الدراسة بضرورة عقد ندوات وورش عمل دولية لإدارات ومنتسبي الوحدات المالية لتوسيع إدراك المنتسبين بهذه الإصدارات والآليات لتطبيقها.

6-دراسة عبد الرحيم (2016)

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، والتعرف على المشاكل والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطبيق النظام المحاسبي المالي ومدى ملاءمته مع احتياجات هذه المؤسسات. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في تناول الإطار النظري، والمنهج التحليلي في الجانب التطبيقي باعتبار القواعد والأحكام التي أحدثها هذا النظام جديدة على بيئة هذه المؤسسات وتوصلت هذه الدراسة إلى أن تطبيق النظام المحاسبي المالي له آثار إيجابية على البيئة المحاسبية الجزائرية من الناحية النظرية وتطلب محاولة تطبيق النظام المحاسبي المالي تكاليف على جميع المستويات للمؤسسة والدولة والمحاسب، وأوصت الدراسة بضرورة العمل على تعديل النظام المحاسبي المالي بجعله نظام مرن يتناسب ويتطور مع حجم المؤسسة.

7-دراسة بور وآخرون (2018)

تطرقت هذه الدراسة إلى العوامل المؤثرة على رغبة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سوريا في تطبيق نظم المعلومات المحاسبية، وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب تحليل المضمون من خلال مراجعة المقالات والأدبيات السابقة المتعلقة بالدراسة وإجراء مقابلات مع عينة من مديري تلك المشروعات واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك رغبة من المشروعات محل الدراسة في تطبيق نظم معلومات محاسبية متطورة تلبى احتياجات السوق والمشروع في آن واحد، وأوصت الدراسة بضرورة العمل على إيجاد آلية لتوضيح أهمية تطبيق نظم المعلومات المحاسبية وضرورة توفير الخبرات والترويج لها وزيادة الدعم الحكومي لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

تعريف المشروعات الصغيرة

يختلف تعريف المشروعات الصغيرة من دولة لأخرى وذلك بسبب اختلاف المعايير المستخدمة (احمد، 2011:9)، ومن أسباب اختلاف هذه التعاريف بين المفكرين وبين الدول وبين الهيئات الاقتصادية ما يلي (عمر وبالموشي، 2013:3):

1- **اختلاف درجة النمو الاقتصادي:** يعكس اختلاف درجة النمو بين الدول الصناعية والمتقدمة والدول النامية التطور في كل دولة وأيضاً على وزن الهيكل الاقتصادي، المشروعات الصغيرة في اليابان أو الولايات المتحدة الأمريكية أو في أي بلد مصنع يمكن اعتبارها مشروعات كبيرة في دولة نامية، وذلك حسب اختلاف وضعيتها الاقتصادية والنقدية والاجتماعية.

2- **تنوع النشاط الاقتصادي:** عند المقارنة بين المشروعات لفروع مختلفة نجد على سبيل المثال مشروعات تضم 500 عامل تعتبر مشروعات صغيرة في قطاع صناعة السيارات، لهذا من الصعب أمام اختلاف النشاط الاقتصادي إيجاد تعريف واحد للمشروعات الصغيرة.

3- **تعدد النشاط الاقتصادي:** تختلف كل المشروعات حسب فروع النشاط الذي تنتمي إليه، مثال ذلك ينقسم النشاط الصناعي إلى المشروعات الصناعية الاستخراجية، والمشروعات الصناعية التحويلية، وهذا الأخير يضم بدوره عدداً من الفروع الصناعية من صناعات غذائية وصناعة الغزل والنسيج والصناعات المعدنية وصناعة الورق والخشب ومنتجاته، ولذا تختلف كل المشروعات من حيث كثافة اليد العاملة وحجم الاستثمارات الذي يتطلبه نشاطه.

4- **العامل التقني:** يتلخص في مدى الاندماج بين المشروعات؛ فحيثما تكون هذه الأخيرة أكثر اندماجاً يؤدي هذا إلى توحيد عملية الإنتاج وتمركزها في مصنع واحد، وبالتالي يتجه حجم المشروعات إلى الكبرى بينما عندما تكون العملية الإنتاجية مجزأة وموزعة إلى عدد كبير من المشروعات يؤدي ذلك إلى ظهور عدة مشروعات صغيرة ومتوسطة.

وبناء على ما سبق، فإنه توجد عدة معايير لتعريف المشروعات الصغيرة مثل معيار العمالة، رأس المال، حجم المبيعات السنوية، والتي يمكن على أساسها تعريف الاحجام المختلفة للمشروعات كما يلي (الأسرج، 2014:9):

1- **عدد العاملين:** ويمثل أبسط المعايير المتبعة للتعريف أو أكثرها شيوعاً، لسهولة القياس والمقارنة، غير أن من عيوب هذا التعرف اختلافه من دولة لأخرى، فضلاً على أنه لا يأخذ بعين الاعتبار التفاوت التكنولوجي المستخدم في الإنتاج.

2- **حجم الاستثمار (رأس المال):** يعد هذا المعيار أساسياً في العديد من الدول للتمييز بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبين المشروعات الكبيرة، على اعتبار أن حجم الاستثمار يعطي صورة عن حجم النشاط كمياً.

3- **قيمة المبيعات السنوية:** يمكن اعتبار قيمة المبيعات السنوية أحد المعايير التي تميز المشروعات من حيث حجم النشاط وقدرته التنافسية في الأسواق.

وبالنظر إلى الواقع الليبي فقد عرفت المشروعات الصغيرة بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة (سابقاً) رقم 472 الصادر بشأن بعض الأحكام في المشروعات الصغيرة، حيث يعرف هذا القانون المشروعات الصغيرة بأنها تلك المشروعات التي لا يزيد رأسمالها عن المليون دينار ولا يزيد عدد العاملين بها عن 25 عاملاً (المالطي ومحمد، 2015: 346)، حيث يلاحظ أن المشرع في ليبيا قد أخذ بمعيار حجم رأس المال وعدد العاملين في تعريف المشروعات الصغيرة.

مفهوم نظم المعلومات المحاسبية

هو مجموعة الوسائل التي تمكن إدارة الشركة من تجميع وتشغيل وتقرير البيانات الضرورية عن نتيجة الأعمال التي تمت بتوجيهها وإشرافها، ويشتمل النظام المحاسبي على مجموعة من النماذج والسجلات والإجراءات والوسائل المستخدمة في تسجيل وتلخيص الأحداث المالية، وتقرير البيانات المالية وعرضها في شكل تقارير معبرة عن البيانات المطوبة من قبل الإدارة، لتحقيق الرقابة على الأنشطة ولتقديمها إلى الجهات الخارجية المهمة بأعمال الشركة لأغراض اتخاذ مختلف القرارات (لعماري، 2001: 57-58).

وعرفه (مطر، 2010) على أنه مجموعة من العناصر المادية وغير المادية التي تعمل مع بعضها بتنسيق وترتيب بناءً على إجراءات وقواعد محددة من أجل القيام بتنظيم وتنفيذ خطوات الدورة المحاسبية في المشروعات.

ويُعرف أيضاً على أنه ذلك الجزء الأساسي والهام من نظام المعلومات الإداري في الوحدة الاقتصادية، في مجال الأعمال الذي يقوم بحصر وتجميع البيانات المالية، من مصادر خارج وداخل الوحدة الاقتصادية،

ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات، وتحويلها إلى معلومات مالية مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات خارج وداخل الوحدة الاقتصادية (سعد والحسومي، 2017).

ويتعلق النظام المحاسبي بالمكونات ذات الطابع المحاسبي ابتداء بالشروط الواجب توافرها في العملية المالية وتوفير المستند الدال عليها إلى تحليلها وإثباتها في الدفاتر والسجلات وتبويبها وتلخيصها وتقديمها في شكل تقارير وقوائم مالية تفيد متخذي القرارات.

أهداف النظام المحاسبي

تسعى المحاسبة كنظام إلى تحقيق هدف عام يتمثل في توفير المعلومات المفيدة لجميع الأطراف والجهات التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالمشروع من خلال تحقيق الأهداف التالية (متولي، 2015):

1. قياس كافة الأحداث الاقتصادية التي تحدث في المشروع من خلال عمليات التسجيل والتبويب والتلخيص في الدفاتر والسجلات المحاسبية.
2. توصيل كافة البيانات والمعلومات عن طريق مجموعة من التقارير والقوائم إلى كافة الجهات التي يمكن أن تستفيد منها.
3. جمع وتخزين البيانات عن الأنشطة والأحداث الاقتصادية لمعالجتها وتحويلها إلى معلومات تفيد الإدارة في عملية اتخاذ القرارات (سعد والحسومي، 2017).
4. توفير الرقابة اللازمة لحماية الأصول والبيانات المتعلقة بها.

عناصر أو مقومات النظام المحاسبي

رغم اختلاف طبيعة وحجم النشاط بين المشروعات واختلاف النظام المحاسبي في تلك المشروعات كونه يدوياً أو آلياً أو إلكترونياً، ورغم اختلاف الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لتشغيل النظام، إلا أن هناك مجموعة من العناصر أو المقومات تمثل الأسس التي يقوم عليها عمل النظام المحاسبي السليم لجعله مترابط ومكمل لبعضه بعضاً وذلك لتحقيق الأهداف التي صمم لأجلها، وهذه العناصر أو المقومات أهمها ما يلي:

- 1- **المستندات:** هي المصدر الرئيسي للبيانات وتمثل سنداً قانونياً ووثيقة يستفاد منها كدليل موضوعي مؤيد لحدوث المعاملات المالية مثل الصكوك والفواتير والإيصالات.

وتعتبر المستندات من العناصر الأساسية للنظام المحاسبي وأولى مقوماته وذلك لكونها (متولي، 2015):

أ. توفر المستندات الدليل الموضوعي الذي يحتوي على البيانات التي تمثل الخطوة الأولى في عمل النظام.

ب. تمثل المستندات أحد الوسائل المهمة ضمن وسائل الرقابة والتدقيق على كافة الأحداث الاقتصادية التي يقوم بها المشروع.

ج. تمثل المستندات سجلاً تاريخياً للمشروع. وتصنف المستندات حسب مصدرها إلى:

- مستندات داخلية: يكون مصدرها المشروع نفسه مثل (فواتير المبيعات، طلبات الشراء، أوامر الشراء، طلبات صرف المواد، أنونات صرف المواد، أنونات صرف مالية نقداً أو بصك....الخ).

- مستندات خارجية: مصدرها من خارج المشروع ومن أمثلتها (فواتير الشراء، الأوراق التجارية الصادرة من العملاء، إيصالات الإيداع بالمصارف...الخ).

- وتمتاز المستندات الداخلية كونها خاضعة لسيطرة مصمم النظام المحاسبي بالمشروع.

- بينما المستندات الخارجية تصميمها لا يخضع لسيطرة مصمم النظام المحاسبي بالمشروع، وهي تعتبر ذات دليل وحجة قانونية أفضل من المستندات الداخلية.

2- **الدفاتر والسجلات المحاسبية:** حيث تعتبر العمود الفقري وركن هام من أركان أي نظام محاسبي، فبواسطتها يتم تسجيل وتبويب وتصنيف العمليات المالية التي تمثل مدخلات النظام المحاسبي، وأهم هذه الدفاتر والسجلات المحاسبية:

أ- دفتر اليومية (العامة والمساعدة).

ب- دفتر الاستاذ (العام والمساعد)

ج. السجل التحليلي

ويتوقف اختيار المجموعة الدفترية على عوامل رئيسية منها:

- حجم وطبيعة نشاط المشروع

- القوانين والتشريعات السائدة

- الطريقة الحاسوبية المزمع تطبيقها (الإيطالية-الفرنسية-الإنجليزية _ الأمريكية).

3- **العنصر البشري:** هم الأشخاص الذين يتعاملون مع عناصر النظام الحاسبي ويجعلون بقية عناصره تقوم بوظائفها، وهم من تسند إليهم مهام تصميم وتشغيل ورقابة النظام الحاسبي، ولكي لا يصبح العنصر البشري عائق في تطبيق النظام الحاسبي فإن هناك اعتبارات يجب مراعاتها (كبلان وآخرون، 2007).

أ. اختيار العناصر البشرية بمواصفات ومعايير معينة تضعها إدارة شؤون العاملين.

ب. أن يكون العنصر البشري ملماً بخطوات النظام وإجراءاته.

ج. قناعة العنصر البشري الكاملة بالنظام الحاسبي المطبق.

د. تدريب وتطوير العناصر البشرية بشكل مستمر وتعليمهم العلوم الأخرى كعلوم الحاسوب والعلوم السلوكية وبحوث العمليات.

هـ. التأكد من التزام العاملين في كافة مستويات المسؤولية بالتعليمات والأساليب والإجراءات لتحديد أسباب انحرافهم عنها وإجراء التصحيح المناسب.

4- **دليل الحسابات:** يعتبر أداة مهمة في توجيه العمل الحاسبي من خلال تحديد الحسابات التي يمكن أن تتأثر بها العمليات التي يقوم بها المشروع، ويساهم في تسهيل العمل الحاسبي من خلال التصنيفات والتبويبات والترقيعات التي تعطى لكل حساب من حسابات المشروع، ودليل الحسابات يمثل شكل أو هيكل المعلومات التي نرغب في الحصول عليها من حيث العناوين والتفصيلات لهذه المعلومات، ودليل الحسابات يجب أن تتوفر فيه الخصائص التالية:

أ. الملاءمة: بحيث ألا يكون تفصيلاً إلى أبعد الحدود ولا تجميعاً مختصراً جداً.

ب. الدقة والوضوح: يقصد بها اختيار المسميات للتصنيفات بدقة بحيث تتماشى مع طبيعة النشاط القائم فعلاً.

ج. الربط بين الحسابات العامة والمساعدة والتحليلية: هذا الربط يساعد في توفير المعلومة عند أي مستوى مرغوب فيه إجمالي أو تفصيلي أو تحليلي، وكذلك يوفر الرقابة الذاتية للحسابات عن طريق مطابقة رصيد كل مستوى بإجمالي أرصدة المستوى المتفرع منه.

د. الربط الإداري أو الوظيفي: وذلك بربط مسميات الأصول الثابتة والمصروفات والإيرادات بالوحدات الإدارية المسؤولة عنها، وهذا الربط يساعد في تقييم الأداء ومحاسبة المسؤولية وكذلك يساعد محاسب التكاليف في تتبع التكلفة وربطها بمركز التكلفة.

هـ. الترميم (الترميز): يقصد به إعطاء أرقام لمسميات الحسابات للاسترشاد بها والمساعدة في الوصول إلى الحسابات في الدفاتر بسهولة ويقلل من الوقت المستغرق في التعامل مع مسميات الحسابات، ويسهل الترميم في تصنيف وربط الحسابات ربطاً وظيفياً، وهناك ثلاثة أنواع من الترميم (الترميم المتسلسل، ترميم الحزم، ترميم المجموعات).

5- وسائل تشغيل ومعالجة البيانات: تختلف درجة الميكنة المستخدمة في معالجة البيانات وتجهيز المعلومات من نظام إلى آخر، فالأنظمة اليدوية وشبه اليدوية يقل فيها استخدام الوسائل الآلية والإلكترونية في معالجة البيانات، بينما يزداد ويتوسع استخدام هذه الوسائل في الأنظمة المتطورة وخصوصاً الأنظمة الإلكترونية، وقد كان لاكتشاف الأجهزة الحاسوبية الإلكترونية (الكمبيوتر) وانتشارها وتنوع استخداماتها الأثر الكبير والفعال في تطور نظم المعلومات المحاسبية (بن غربية والشخي، 2018).

ولكن استخدام تلك الحاسبات الإلكترونية ليس بديلاً عن المحاسب الكفاء، فمهما بلغت تقنية تلك الحاسبات فإنها تنفذ تعليمات المحاسب، فإذا أمدها بمعلومات أو إجراءات خاطئة، فإن النتائج ستكون خاطئة، لذلك فإن استخدام أحدث التقنيات ليس دليلاً على تطبيق الأنظمة المحاسبية بكفاءة، لأن اقتناء واستخدام الوسائل الآلية والإلكترونية المتطورة يتطلب مراعاة العديد من الاعتبارات منها (كبلان وآخرون، 2007):

أ. دراسة الجدوى الفنية لاستخدام الوسائل الآلية والإلكترونية في نظام المعلومات المحاسبية لاختيار البديل الأفضل.

ب. الاختيار الكفؤ للوسائل الآلية والإلكترونية المحملة ببرامج التطبيقات المحاسبية الملائمة والقادرة على تزويد الإدارة بمعلومات نافعة في اتخاذ القرارات.

ج. الأخذ في الاعتبار عوامل النمو حتى يتقضى المشروع مشاكل تعديل النظام المستخدم.

د. تدريب الأفراد على استخدام الوسائل الإلكترونية لتنفيذ البرامج الموضوعية.

- هـ. توافر قطع غيار الوسائل الآلية والإلكترونية عند الحاجة إليها وبأسعار مناسبة.
- و. التحقق من كفاءة نظام الضبط والرقابة الداخلية عند استخدام النظم الإلكترونية الجاهزة.
- 6- التقارير: هي خلاصة ونتائج العمل المحاسبي في المشروع وهي تمثل مخرجات النظام المحاسبي، وتعتبر المعلومات التي تحتويها التقارير والقوائم المالية الأساس التي تعتمد عليها الجهات سواء الداخلية أو الخارجية والتي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالمشروع في اتخاذ القرارات المختلفة.
- ويمكن تصنيف التقارير باستخدام عدة أسس منها (بن غربية والشخي، 2018):
- أ. على أساس الأطراف المستلمة للتقارير:
- تقارير داخلية مثل تقارير الأداء لغرض مقارنة النتائج الفعلية بالموازنات التقديرية واستخراج الانحرافات والعمل على تصحيح السلبيات.
 - تقارير خارجية تستخدم من أطراف خارج المشروع لأغراض استثمارية (بيع وشراء الاستثمارات) ولأغراض الاقتراض من المصارف، وغير ذلك من القرارات.
- ب. على أساس المحتوى:
- تقارير نمطية وهي التي تعد على نفس الأسس من فترة لأخرى وتحتوي على نفس البنود مثل (قائمة المركز المالي، قائم الدخل، قائمة حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية).
 - تقارير خاصة وهي التي تعد وتقدم لاستخدامات أو أغراض محددة مثل التقارير التي تقدم للأسواق المالية عند طرح أسهم جديدة للاكتتاب العام والتقارير التي قد تطلبها المصارف عند الاقتراض وغيرها.
- ج. على أساس وسيلة أو كيفية العرض: (تقارير مكتوبة، تقارير شفوية، تقارير بيانية).

الدراسة الميدانية

يتناول هذا القسم تحليلاً للبيانات التي تم تجميعها من خلال صحيفة الاستبانة للوصول إلى نتائج حول مشكلة الدراسة.

مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من مدرء وملاك المشروعات الصغيرة في مدينة أجدابيا، وبسبب عدم القدرة على حصر عدد جميع المشروعات الصغيرة في مدينة أجدابيا، فقد تم اختيار عينة تتكون من 100 مشروع من

المشروعات صغيرة الحجم. وقد تم توزيع استثمارات الاستبانة بشكل عشوائي وبعد مرور أسبوعين تم استلام 84 استمارة استبانة صالحة للتحليل أي بنسبة 84% من حجم العينة وهي نسبة جيدة جداً.
الخصائص والسمات الشخصية لمفردات عينة الدراسة:

لغرض عرض البيانات الشخصية لمفردات عينة الدراسة تم استخدام جداول التوزيعات التكرارية والنسب المئوية لتلك الخصائص وظهرت النتائج التالية:

1- المستوى التعليمي: بعد تفريغ وتحليل البيانات المتعلقة بمالي الاستثمارات تبين من الجدول رقم (1) أن أغلب المشاركين من حملة شهادة الثانوي والدبلوم العالي حيث بلغت نسبتهم 34.5% و 39.3% على التوالي، في حين يمثل حملة شهادة البكالوريوس ما نسبته 25%، الأمر الذي يعطي انطباعاً جيداً بأن المشاركين من الفئات المتعلمة.

جدول رقم (1) توزيع المشاركين حسب المستوى التعليمي

النسبة المئوية	العدد	المؤهل العلمي
34.5%	29	ثانوي
39.3%	33	دبلوم عالي
25%	21	بكالوريوس
1.2%	1	أخرى
100	84	الإجمالي

2- التخصص: يلاحظ من الجدول رقم (2) أن ما نسبته 25% فقط من المشاركين من خريجي كلية الاقتصاد، وهذا من شأنه أن يعطي انطباعاً بعدم معرفة المشاركين بأهمية نظم المعلومات المحاسبية.

الجدول رقم (2) توزيع المشاركين حسب التخصص

النسبة المئوية	العدد	المؤهل العلمي
15.5%	13	محاسبة
9.5%	8	خريجي كلية اقتصاد غير المحاسبية
75%	63	أخرى
100	84	الإجمالي

3- عدد سنوات الخبرة: يوضح الجدول رقم (3) بأن المشاركين في الدراسة وبنسبة 51.2% لديهم خبرة تقل عن 5 سنوات، وإن ما نسبته 48.8% من المشاركين تزيد خبرتهم عن 5 سنوات، وهذه الخبرة

بدون شك تساعد المشاركين في الدراسة على تقديم معلومات وآراء موضوعية حول مشكلة الدراسة، وهذه النتيجة ترفع من مستوى الثقة في البيانات والمعلومات المتحصل عليها لأغراض الدراسة.

الجدول رقم (3) توزيع المشاركين حسب عدد سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	43	51.2 %
من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	25	29.8 %
من 10 سنوات فأكثر	16	19 %
الإجمالي	84	100

4- الوظيفة: يوضح الجدول رقم (4) بأن ما نسبته 16.7% هم من الملاك، وما نسبته 46.4% هم من المدراء للمشروعات محل الدراسة، وأن نسبة 36.9% هم من الملاك الذين يديرون أعمالهم بأنفسهم، وهذا أمر طبيعي في المشروعات الصغيرة.

الجدول رقم (4) توزيع المشاركين حسب نوع الوظائف

الوظيفة	العدد	النسبة المئوية
مالك	14	16.7 %
مدير فقط	39	46.4 %
مالك ومدير	31	36.9 %
الإجمالي	84	100

4- نوع النشاط: يوضح الجدول رقم (7) أن المشروعات التجارية الصغيرة تأتي في المرتبة الأولى بنسبة 75%، تليها المشروعات الخدمية بنسبة 20.2%، وتأتي المشروعات الصناعية في المرتبة الأخيرة بنسبة 4.8%.

الجدول رقم (7) نوع نشاط المشروعات المشاركة في الدراسة

نوع النشاط	العدد	النسبة المئوية
تجاري	63	75 %
صناعي	4	4.8 %
خدمي	17	20.2 %
أخرى	0	0
الإجمالي	84	100%

تحليل البيانات المتعلقة بمدى توفر مقومات نظم المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة في

أجدابيا

1- مدى وجود مكونات مادية لنظم المعلومات المحاسبية

يوضح الجدول رقم (8) ردود المشاركين حول مدى وجود مكونات مادية لنظم المعلومات المحاسبية في مشروعاتهم، فقد تبين من خلال النتائج عدم توفر مكونات مادية لنظم المعلومات المحاسبية متكاملة بمتوسط حسابي 1.93 وبنسبة موافقة 46%، وبالإضافة إلى عدم توفر أي جزء من تلك المكونات بمتوسط حسابي بلغ 1.5 وبنسبة موافقة 25%. وفيما يخص بوجود نظام معلومات محاسبي يدوي متكامل في المشروعات الصغيرة محل الدراسة، فقد بينت النتائج عدم توفره وهذا ما دل عليه المتوسط الحسابي الذي بلغ 1.62 وانحراف معياري 0.930 وبنسبة موافقة 31%. وأما بشأن وجود نظام معلومات محاسبي محوسب متكامل، فالجدول يوضح لنا من خلال المتوسط الحسابي الذي بلغ 1.76 وانحراف معياري 0.997 وبنسبة موافقة 38% عدم وجود هذا النظام في المجمل، ومن خلال المتوسط الحسابي العام 1.70 والانحراف المعياري 0.86، يتضح لنا عدم توفر مكونات مادية لنظم المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة؛ وبالتالي نرفض الفرضية الفرعية الأولى المتعلقة "توجد مكونات مادية لنظم المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة في أجدابيا" وهذا ما بينته القيمة الاحتمالية 0.002 P_value لجميع الأسئلة المتعلقة بهذا المحور وهي أصغر من مستوى المعنوية 0.005.

الجدول رقم (8): مدى وجود مكونات مادية لنظم المعلومات المحاسبية

الفقرة	العبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة
1	وجود مكونات مادية متكاملة لنظام المعلومات المحاسبي بالمشروع	1.93	1.003	46%
2	وجود بعض من المكونات المادية لنظام المعلومات المحاسبي بالمشروع (فواتير، سندات قبض وصرف او سجلات)	1.5	0.871	25%
3	وجود نظام معلومات محاسبي يدوي متكامل	1.62	0.930	31%
4	وجود نظام معلومات محاسبي محوسب متكامل	1.76	0.977	38%
	المتوسط الحسابي العام	1.70		

2- مدى وجود محاسبين في المشروعات الصغيرة في أجدابيا

يوضح الجدول رقم (9) ردود المشاركين حول مدى وجود محاسبين في المشروعات الصغيرة حيث بينت نتائج هذا الجدول أن نسب موافقة أفراد العينة على جميع فقرات هذا المحور كانت ضعيفة وبمتوسطات منخفضة تراوحت بين (1.5-1.93)، مما يدل على عدم وجود محاسبين في المشروعات الصغيرة وهذا ما عكسه المتوسط الحسابي العام والذي بلغ 1.69 وبانحراف معياري قدره 0.84. وبالتالي يمكننا القول برفض الفرضية الفرعية الثانية المتعلقة "يوجد محاسبين في المشروعات الصغيرة في أجدابيا"، وهذا ما بينته القيمة الاحتمالية P_value 0.001 لجميع الأسئلة المتعلقة بهذا المحور وهي أصغر من مستوى المعنوية 0.005.

الجدول رقم (9): مدى وجود محاسبين في المشروعات الصغيرة

الفقرة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة
1	صاحب المشروع هو محاسب متخصص ويقوم بالأعمال المحاسبية (جزئي او كلي)	1.57	0.908	29%
2	يوجد محاسب متخصص بعمل كامل	1.76	0.977	38%
3	يوجد محاسب متخصص بعمل جزئي	1.76	0.977	38%
4	صاحب المشروع ليس محاسباً متخصصاً ولكن يقوم بأعمال المحاسبية	1.43	0.825	21%
5	يقوم موظف غير محاسب بأعمال المحاسبة	1.93	1.003	46%
	المتوسط الحسابي العام	1.69		

نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- 1- لا تتوافر المكونات المادية لنظم المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة في مدينة أجدابيا.
- 2- لا يوجد محاسبين مؤهلين في المشروعات الصغيرة في مدينة أجدابيا.
- 3- درجة استخدام نظم المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة في مدينة أجدابيا ضعيفة للغاية.

يتبين مما سبق، عدم توفر مقومات نظم المعلومات المحاسبية بالمشروعات الصغيرة بمدينة أجدابيا.

توصيات الدراسة

على ضوء النتائج المتوصل إليها، خلصت الدراسة إلى الاقتراحات التالية:

1. قيام الجهات التشريعية في ليبيا بسن القوانين والتشريعات الملزمة للمشروعات الصغيرة باستخدام نظم المعلومات المحاسبية.
2. تحفيز المشروعات الصغيرة التي تستخدم نظم المعلومات المحاسبية عن طريق قيام المشرع الليبي بتقديم إعفاءات ضريبية لتلك المشروعات.
3. توعية الملاك والمدراء بالمشروعات الصغيرة، بأهمية وضرورة تطبيق نظم المعلومات المحاسبية في مشروعاتهم عبر حملات توعية ودورات تدريبية في مجال نظم المعلومات المحاسبية.

المراجع

- أحمد، جراوي (2011). إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالانتمية المستدامة. رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر، جامعة أبي بكر بلقايد.
- الأسرج، حسين عبدالمطلب (2014). المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية، بوابة الشمول المالي من أجل التنمية: <https://www.findevgateway.org/ar>
- الجبيصي، عصام محمد (2014). واقع نظم المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، الجامعة الإسلامية-غزة، 22(1)، 175-195، غزة، فلسطين.
- الجويفل، محمود سلامة سليمان (2013). دور البنوك الإسلامية في تمويل المنشآت الأردنية الصغيرة والمتوسطة الحجم. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
- القشي، طاهر (2010). أثر غياب الاستراتيجية المحاسبية في المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم على كفاءة الأداء، مجلة الدراسات المالية والتجارية، 15(2) كلية التجارة جامعة بني سويف، مصر.
- المالطي، عبدالفتاح أبوبكر، ومحمد، مخلوف مفتاح (2015). الاستراتيجيات والسياسات الداعمة لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا. مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، (خاص)، 342-351، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية-بني وليد، جامعة الزيتونة، ليبيا.
- المندلسي، ناجي ساسي، وققب، أبرووي عيسى (2015). دور العوامل الديمغرافية في تحسين الأداء المالي في المشروعات الصغيرة "دراسة تطبيقية". مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية، 1(1)، 1-29، 62، جامعة الزاوية، ليبيا.
- بن غربية، سالم محمد، والشيخ، المعتر رمضان (2018). نظم المعلومات المحاسبية: مفاهيم وحالات تطبيقية. ليبيا، بنغازي: دار الكتب الوطنية.

- بور، محمد كاشاني، خنيفر، حسن، وجعفري، سيد محمد باقر، رحيمان، نظام الدين، وحمود، مريم (2018). العوامل المؤثرة على رغبة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تطبيق نظم المعلومات الحاسوبية (دراسة ميدانية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية). مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، 40(6)، 141-157.
- رشيد، ثائر محمود، ورشيد، إيناس محمد (2013). استراتيجية دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية. مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، 5(10)، 136-152.
- سعد، أبو عجيلة المختار حسن (2013). دور المعلومات الحاسوبية في رفع كفاءة اتخاذ القرارات للمشروعات الصغيرة (دراسة ميدانية للمشروعات الصغيرة في ليبيا). رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، مصر.
- سعد، محمد الطاهر علي والحسومي، فوزي محمود اللافي (2017). نظم المعلومات الحاسوبية وأثرها على اتخاذ القرار دراسة تطبيقية على مصنع الأعلاف صرمان. مجلة دراسات الإنسان والمجتمع - مركز العلوم والتقنية للبحوث والدراسات، 3(3)، 107-127.
- عبدالرحيم، شابة (2016). تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة ميدانية لفئتين، فئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المهنيين المحاسبين لمدينة ورقلة). رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مباح-ورقلة، الجزائر.
- عبدالقادر، يحي (2012). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في امتصاص البطالة. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة وهران، الجزائر.
- عمر، الأخضر بن عمر، وباللموشي، علي (2013). معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها. وقائع مؤتمر واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- كبلان، عبدالسلام علي، وأبو بكر، عبدالعزيز أعبيد، وسليمان، مراجع غيث، والقطعاني، عبدالرازق جبريل (2007). تصميم نظم المعلومات الحاسوبية: نظرياً وتطبيقياً. ليبيا، بنغازي: درار الفضيل للطباعة والنشر.
- لايقة، هشام عدنان (2013). دراسة ميدانية لواقع المشكلات التي تعترض المشروعات الصناعية الصغيرة في الأردن ومدى وجود تشبيك فيما بينها. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، 35(8)، 273-288.
- لعماري، أحمد (2001). طبيعة وأهمية نظام المعلومات الحاسوبية. مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 1(1)، 53-68، الجزائر.

- متولي، عصام الدين محمد (2015). نظم المعلومات المحاسبية. صنعاء: جامعة العلوم والتكنولوجيا، اليمن.
- محمد، محمد النور بابكر (2011). النظام المحاسبي ودوره في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة (دراسة ميدانية-بنك أم درمان الوطني ومصرف الادخار والتنمية الاجتماعية بالسودان 2007-2010م). رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
- مطر، محمد (2010). مبادئ المحاسبة المالية- الدورة المحاسبية. الأردن، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع.
- يحي، عباس حميد، وعبدالحليم، صفوان قصي (2015). تكييف المعايير المحاسبية الدولية لصالح المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم ومدى إمكانية تطبيقها محلياً. النسخة الالكترونية. مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، (36)، 1-43.